مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

المجلات الاكاديمية العراقية

القطاع الخاص في محافظة المثنى ودوره في عملية التنمية الاقتصادية للمدة ٢٠٠٩ـ ٢٠١٨

أمين فهد جايد [a*] ، جواهر دحام عبد الله [b] ، حسين كامل عرد الزريجاوي [c]

a مديرية تربية المثنى / وزارة التربية.

b جامعة الفرات الاوسط / المعهد التقني السماوة.

c جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد.

معلومات المقالة

تاريخ البحث

الاستلام :٢٠٢٠/١١/٢٢

تاريخ التعديل :٢٠٢٠/١٢/٣

قبول النشر : ٢٠٢٠/١٢/٧

متوفر على الأنترنيت:٢٠٢١/٥/٥

الكلمات المفتاحية :

التنمية الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية

الناتج المحلي الاجمالي

الاستثمار

المستثمرين

الملخص

تعد التنمية الاقتصادية وسيلة رئيسة للنهوض بالواقع الاقتصادي وتنشيط الحركة الاقتصادية في محافظة المثنى وتغيير الواقع المعيشي للسكان وإحداث التطور اللازم بمختلف المجالات وذلك من خلال الدور المؤثر للقطاع الخاص في ذلك. ويهدف البحث الى بيان واقع التنمية الاقتصادية في محافظة المثنى واهميتها ومدى مساهمة القطاع الخاص فيها والتعرف على اهم التحديات والعوائق التي تقف امام جهود تعزيز التنمية الاقتصادية ومحاولة ايجاد الحلول اللازمة لدعم القطاع الخاص وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وذلك من خلال تحليل البيانات لبعض المؤشرات الاقتصادية. وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات الي تؤكد ان المحافظة تحتوي على امكانات كبيرة ومتنوعة، كما ان القطاع الخاص في السنوات الاخيرة اسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في محافظة المثنى ولو بنسبة قليلة وذلك من خلال المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص العمل للعاطلين وانشاء الصناعات اللازمة التي تحتاجها المحافظة، كما ينبغي العمل على زيادة دعم القطاع الخاص وتسهيل مهمة المستثمرين من الناحية القانونية والادارية والبيئية و استغلال الامكانات المتوفرة وفرص الاستثمار الموجودة للنهوض بالواقع الاقتصادي للمحافظة واحداث التغيير الايجابي

The private sector in Al-Muthanna governorate and its role in the Economic Development process for the period 2009 – 2018

Ameen Fahad Chayed [*a] , Jawaher Dahham Abdullah[b] , Hussein kamil Ared[c]

Al Muthanna Education Directorate.

Technical Institute / Samawah.

Al-Muthanna University / College of Administration and Economics.

Abstract

Economic development is a major means of promoting economic reality, activating economic movement in Muthanna governorate, changing the living reality of the population and creating necessary development in various fields through the effective role of the private sector in this regard. The research aims to demonstrate the reality of economic development in Al-Muthanna governorate, its importance, the extent of the private sector's contribution to it, identifying the most important challenges and obstacles to promote economic development, and attempting to find solutions to support the private sector and achieve economic development through analyzing data for some economic indicators. The research has reached a set of conclusions that confirm that the governorate contains great and varied potentials, and the private sector in recent years has contributed to promoting economic development in Al-Muthanna Governorate, even if by a small percentage, by contributing to GDP, providing employment opportunities for the unemployed and establishing the necessary industries needed by the governorate. Further support for the private sector should be done, and the task of investors should be facilitated in legal, administrative and environmental terms, and the existing potential and investment opportunities should be used to advance the economic reality of conservation and to bring a positive change.

* Corresponding author : G-mail addresses : amen1993000@gmail.com.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11-1/154-164

Key words: Economic Development, Private sector, Investment, Production.

المقدمة

يؤدي القطاع الخاص بجميع انواعه ومؤسساته دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية في جميع بلدان العالم، اذ يسهم بنسبة كبيرة في دعم الاقتصاد والازدهار على كافة المستويات وفي جميع المجالات التعليمية والصحية والصناعية وغيرها من خلال ما تقدمه من منتجات مادية او خدمية للافراد والمجتمع، كما يعد قوة رئيسة وفاعلة في اقتصادات البلدان لما لها من تأثير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعد القطاع الخاص عاملاً اساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل البلدان والاقتصادات النامية منها والمتقدمة من خلال ما يوفره من فرص عمل للعاطلين ودعم الانتاج والناتج القومي للبلد ودفع عجلة التنمية والرفاهية وحل للمشكلات التي تعجز الحكومات احياناُ عن توفير الحلول لها ومعالجتها بما يخدم المجتمع. كما يؤدي من خلال المنافسة بين مؤسساته وبين المؤسسات الحكومية الى توفير افضل الخدمات والمنتجات للمجتمع.

وتعاني محافظة المثنى من تأخر كبير على المستوى الاقتصادي والتنموي وارتفاع نسبة الفقر فيها التي تجاوزت ٥٠% حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في بعض السنوات، فضلاً عن البطالة المنتشرة والنقص الكبير في المرافق الخدمية والعمرانية مما يدعو الى العمل والبحث في مشاكل المحافظة التي تعد ثاني اكبر مساحة في العراق بعد محافظة الانبار، والتي تتوفر على اراضي زراعية كبيرة جداً وبعض الموارد الاخرى والتي يمكن استغلالها من خلال القطاع الخاص الذي يعول عليه في تغيير الوقع التنموي والاقتصادي للمحافظة وسكانها من تخفيف نسبة الفقر وتوفير فرص العمل والنهوض بالبنى التحتية المشاريع العمرانية. اذ ان القطاع الخاص وما يحتويه من تنوع وتنافس وامكانيات كبيرة لو اتيح له المجال والفرص المناسبة فانه سيعمل على دعم جهود التنمية الاقتصادية في المحافظة وامكانية تحولها الى قوة اقتصادية تعود بالنفع على ابناء المحافظة بالرفاهية وتوفير الكثير من حاجات المجتمع.

منهجية البحث

اهمية البحث

يؤدي القطاع الخاص دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي لكل بلد، وهنا تكمن اهمية البحث وما يمكن ان يقدمه من دعم لعمليات التنمية الاقتصادية وما يؤديه من عملية تنويع لمصادر الدخل وتنشيط لحركة الاقتصاد مما يجعله بديلاً تنموياً يسهم في تقدم كل الاقتصادات. ونحن نعلم ما تعانيه محافظة المثنى من تأخر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ونقص في الخدمات وازدياد نسبة الفقر فيها، مما يدفع للبحث في دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في المحافظة ومعالجة المشاكل الاقتصادية فيها فيما لو تم الاعتماد على القطاع الخاص.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في مستوى التنمية الاقتصادية في المثنى والدور الذي يمكن ان يؤديه القطاع الخاص في تنشيط عجلة الاقتصاد ودفع عجلة التنمية في محافظة المثنى، اذ ان الاعتماد على الاقتصاد الريعي لم يجعل للقطاع الخاص الا دوراً هامشياً في الاقتصاد، كما ان الاعتماد على النفط وربط مصير البلد به وما يشكله من خطورة على مستقبل المحافظة بالخصوص يدفع للبحث في الاثار الايجابية التي يصنعها الاعتماد على القطاع الخاص من خلق فرص العمل وتنمية مهارة العاملين والارتقاء بواقع المحافظة من خلال ما تتمتع به من اراضي زراعية واسعة ومواقع نفطية وموارد طبيعية مثل الاسمنت وغيره.

أهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على القطاع الخاص وأهمية ادواره ومساهماته في النشاط والتنمية الاقتصادية وما سيحققه من نتائج ايجابية تنعكس على واقع المحافظة وسكانها ورفع معدلات النمو ومستوى التطور والتقدم فيها على كافة المستويات في ظل الازمات الاقتصادية في المحافظة، فضلاً عن توضيح المفاهيم الخاصة بالقطاع الخاص والتمية الاقتصادية.

فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية رئيسة مفاده (تعتمد التنمية الاقتصادية في وجودها وتقدمها على الدور المؤثر للقطاع الخاص فيها) ومن خلال الفرضية الرئيسة تم تحديد الفرضيات التالية لاختبار صحة الفرضية الرئيسة:

١. تعتد التنمية الاقتصادية في المحافظة على وجود القطاع الخاص الذي يسهم في تنشيط القطاع الخاص.
٢. يسهم الاعتماد على القطاع الخاص في التقليل من نسب البطالة ومن ثم زيادة عجلة التنمية.

منهج البحث

تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي كمنهج في البحث، اذ تم اعتماد المنهج الوصفي في قراءة وتوضيح الادبيات في موضوع التنمية الاقتصادية ومفهوم القطاع الخاص، فيما استخدم المنهج التحليلي في البيانات والجداول واستنتاج العلاقات والحلول.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

- ✓ **المكان** : محافظة المثنى.
- ✓ **الزمان**: المدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٨.

الاطار النظري

أولاً: التنمية الاقتصادية

١. **المفهوم :** تختلف التنمية عن النمو الذي يعني زيادة الناتج القومي الاجمالي، اذ تنطوي التنمية على التغيير الذي يجري على المجتمع سواء من الناحية المادية او المعنوية للانسان، اذ انها تتجه للمعالجات المجتمعية من تحويل الموارد الى سلع وخدمات وتوفير فرص العمل والتي من شأنها زيادة دخل الفرد ومن ثم الناتج المحلي الاجمالي (سلمان واخرون، ٢٠١٢: ٣١٦)، وكان الاساس النظري لمفهوم التنمية الاقتصادية قد تشكل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة وإزالة الاستعمار من الدول النامية وتشكيل مؤسسات (بريتون وودز) التي بدأت في وضع الحلول الاقتصادية لمشاكل التنمية، إلا ان مفهوم التنمية قد تعرض للتطور خلال العقود الستة الاخيرة ففي الخمسينات والستينات من القرن الماضي استند مفهوم التنمية إلى مؤشرات كمية خالصة مثل متوسط دخل الفرد الذي استخدم للمقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية (مسلم، ٢٠١٨: ٤٢٣). ولم يقتصر تعريف التنمية على هذا المضمون بل تغير مع الوقت، اذ عرفت على انها التقدم الذي يخصل للمجتمع باتباع اساليب انتاجية افضل ورفع مستويات الانتاج والمهارات البشرية والطاقات الاخرى وخلق تنظيمات افضل (الدوري، ١٩٨٣: ٤٢).

فيما عرفها اخرون انها العملية التي من خلالها يتم زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي خلال مدة زمنية محددة من خلال زيادة انتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة خلال تلك المدة في الانتاج (حشيش، ٢٠٠٠: ١٣). ومما سبق يتضح كيف تغير مفهوم التنمية عبر الزمن وتأثير التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في مفهومه، لذلك يمكن القوم ان التنمية الاقتصادية هي الاستخدام الافضل للموارد المتاحة لإحداث التقدم المادي والمعنوي في حياة الفرد بكل جوانبها الصحية والتعليمية والاقتصادية العمرانية.

٢. **التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية**

لا تقوم التنمية في مكان ما بدون ان يكون هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في قيام التنمية وتحدد شكل وكيفية التنمية، اذ تكون هناك بعض العوامل التي تعيق عملية التنمية، وخصوصاً في العراق تبرز العديد من التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية من الاختلالات الهيكلية والمشاكل الداخلية والخارجية ونذكر منها : (عبد اللطيف، ٢٠١٧: ١٠)

أ. **التحديات الاقتصادية**: اذ ان بعض العوامل الاقتصادية مثل دائرة الفقر في المنطقة وضيق حجم السوق وخياراته تؤثر في مسار التنمية الاقتصادية المستهدفة، كما ان النظام الاقتصادي في العراق وما يتعلق به من حجم المديونية والبطالة المنتشرة والنقص في البنية التحتية التي ينبغي ان تساعد في عملية التنمية الاقتصادية كل هذا يمثل تحدي كبير ام مساعي التنمية.

ب. **التحديات السياسية:** اذ تتطلب التنمية استقرار سياسي وامني واستقلال سياسي وتوفير بيئة مادية وقانونية داعمة للتنمية الاقتصادية تعزز من مساحة التنمية وخياراتها، اذ ان ما يعيشه البلد من ازمات سياسية ومشاكل أمنية تهدد البنى التحتية وتهدد حياة الافراد تؤثر بشكل مباشر على عمليات التنمية التي يسعى لها البلد.

ج. **تحديات الفساد:** يمثل الفساد بما له من تأثيرات سلبية كبيرة جداً على المجتمع بشكل عام تحدي كبير امام مساعي التنمية في المحافظة، اذ اخذت عملية المحاصصة والابتزاز والمحسوبية الى خلل كبير في عمل المؤسسات والدوائر، مما يشكل عائق كبير امام ارادة التنمية في المحافظة، اذ ينبغي القضاء على تلك الظواهر السلبية للوصول الى التنمية (الفريجي،٢٠٠٨ :٢).

د. **التحديات الاجتماعية :** اذ ان القيم الاجتماعية والاعراف السائدة لها تأثير مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية من قبل المنظمين وتقبل افراد المجتمع لبعض المستجدات التي تتحقق من خلال التنمية وكيف يمكن ان تؤثر في المجتمع وطبيعته.

ه. **تحديات الفقر:** اذ يترتب على ارتفاع نسبة الفقر في محافظة المثنى ومعدلات البطالة لدى الغالبية العظمى من سكان محافظة المثنى معضلة كبرى تواجه عملية التنمية الاقتصادية والارتقاء بالمحافظة من خلالها.

٣. أهداف التنمية الاقتصادية

مع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حصل في العالم ومع ازدياد حاجات البشر وتطور وسائل العيش اصبحت قضايا التنمية اليوم ذات اهتمام واسع وابعاد شاملة في حياة الشعوب، اذ اخذت التنمية منحى شمولي يرتبط بالجوانب الفكرية والتربوية وتضم الامكانات الثقافية والعلمية والتكنولوجية لتوظيفها في خدمة التنمية، وهي لست تنمية اقتصادية فقط بل تنمية شاملة سياسية واجتماعية تمتزج في بينها لتحقيق الاهداف التي يحتاج اليها المجتمع في اطار التحولات الايجابية، ولذا فإن للتنمية الاقتصادية العديد من الاهداف التي تدور حول توفير العيش الكريم لأفراد المجتمع ورفع معيشة السكان ومستوى الرفاهية ومن هذه الاهداف: (فارس، ٢٠١٦: ٥٦)

أ. **زيادة الدخل القومي**: ان السبب الاساسي الذي يدفع المحافظة للتنمية الاقتصادية هو مستوى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة مع زيادة السكان، مما يجعل الهدف الرئيسي للتنمية هو زيادة الدخل القومي الذي يعد وسيلة للقضاء على تلك المشاكل التي تعاني منها المحافظة.

ب. **رفع مستوى المعيشة** : اذ يعتبر تحسين مستوى المعيشة لسكان المحافظة هدف رئيسي لعملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحقيقه، اذ انه من المتعذر تحقيق الحياة الملائمة من خدمات صحية وتعليمية من دون تحقيق مستوى مقبول او مناسب للمعيشة، اذ لابد ان يرتبط مستوى المعيشة بما يتحقق من تنمية على المستوى الصحي والثقافي للمجتمع.

ج. **التنويع الاقتصادي**: اذ تهدف التنمية في مجملها الى العمل على تنويع الانشطة الاقتصادية في البلد والذي يعني تنويع مصادر الدخل، اذ ان الاعتماد على قطاع واحد للدخل مثل الزراعة فقط او النفط فقط يعرض البلد للخطر وجعل الدخل القومي عرضةً للتذبذب في ذلك القطاع وخطر التقلبات الاقتصادية.

د. **رفع مستوى حياة العمال**: اذ تهدف التنمية الى رفع مستوى الحياة وتوفير الحاجات الاساسية للعمال من خلال :

١. ضرورة رفع انتاجية العمل دون ان يكون على حساب الاستخدام خاصة في بلد يعيش زيادة مضطردة في السكان.

٢. تنظيم النشاط الاقتصادي والتحكم في ميدان الاقتصاد والعلاقات المدنية في الارياف وحمايتها من اثار الصناعة والتحفيز.

٣. توجيه الاستثمار وتشجيعه بصورة مباشرة او غير مباشرة لإنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.

٤. **واقع التنمية الاقتصادية في المثنى**

تعاني المحافظة من واقع اقتصادي صعب يتخلله ارتفاع نسبة الفقر بين سكانها الى اكثر من ٥٠% وتردي في العديد من جوانب الحياة منها الخدمية والعمرانية والثقافية، مما يستدعي البحث في حلول تنتشل المحافظة من واقعها المرير احداث تغيير ايجابي في حياة سكانها ومواكبة التقدم الذي ينشده اهلها من خلال استغلال بعض الامكانات التي تتوفر في المحافظة. وبالتالي توفر عملية التنمية الاقتصادية حلول عملية منن شأنها توفير فرص مناسبة لحكومة المثنى لتغيير الواقع المتأخر في مناطق المحافظة، اذ تكمن التنمية الاقتصادية في احداث تغيير جذري في المجتمع والقضاء على مسببات البطالة والتخلف من خلال الارتقاء بالجوانب الصحية والتعليمية والاجتماعية التي من شأنها تحقيق الحياة الحرة الكريمة للمواطنين والتي تتوافق مع المعايير الصحية والاجتماعية وغيرها (جابر، ٢٠١١: ٥٤). وهذا يدفع الى البحث في موضوع التنمية ودراساتها والخطط التنموية التي تتناسب مع ما تتوفر عليه المحافظة من امكانيات وموارد يمكن استغلالها بافضل طريقة تحقق من خلالها الاهداف المنشودة.

ان ضرورة التنمية تتجلى في قدرتها على تنويع النشاط الاقتصادي في المحافظة وعدم اعتمادها على الريعية ونشاطات القطاع العام المحدودة، اذ انها تسهم في توظيف الايرادات في انشطة مختلفة تعمل على زيادة التشغيل والانتاج مما ينتج عنها اقتصاد قوي لا يعتمد على مورد واحد كالنفط ويفسح المجال لقطاعات اخرى في دعم مساعي التنمية الاقتصادية. وبالتالي فان الحاجة الملحة في المثنى لعملية التنمية الاقتصادية وما تؤديه التنمية هذه من دور كبير في تغيير واقع المحافظة وسكانها واستثمارها للإمكانات التي تتوفر في المحافظة يجعل التنمية ضرورة ومهمة جداً في مساعي الاصلاح الاقتصادي.

٥. **متطلبات التنمية الاقتصادية**

كان موضوع التنمية الاقتصادية محط اهتمام للاقتصاديين كونها حاجة ضرورية في حياة المجتمعات الاقتصادية، من خلال التغيير البنيوي في الاقتصادات للبلدان النامية وتغيير الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية وزيادة الدخل القومي للبلد وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وتستلزم التنمية الاقتصادية بعض العوامل اهمها: (فارس، ٢٠١٦: ٥٨)

- ✓ الموارد الطبيعية : اذ ان توفر الاراضي الصالحة للزراعة والثروات والمعادن التي تحتويها الارض بأنواعها تمثل عامل رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، اذ ان استغلالها واستثمارها بشكل فعال كفوء يجعل منها عامل وسبب رئيسي في نجاح عملية التنمية الاقتصادية المستهدفة.
- ✓ الموارد البشرية : ان توفر الموارد البشرية والاهتمام بها والعمل على توعيتها نوعاً وكماً مسألة مهمة تحتاج لها التنمية من خلال العناية بالجانب الصحي والتعليمي وتدريب العاملين وتوفير حاجاتهم، مما يرفع من انتاجيتهم ويزيد من قدراتهم وكفاءتهم وفاعليتهم في العمل واستخدام رأس المال.
- ✓ تجميع رأس المال : تعاني بعض الدول من قلة المدخرات الوطنية وبالتالي فهي تعاني من ندرة الاموال التي تشكل عام رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، وحتى البلدان النامية والتي تمتلك ثروات نفطية تعاني من اقتصاد احادي الجانب، لذلك فهي تحتاج التنمية في بنية الاقتصاد وفروعه بشكل يؤدي الى جذب رأس المال من الاستثمار.
- ✓ التكنولوجيا : ويراه معظم الاقتصاديين بالعنصر الاهم الذي يعمل على تطويع الموارد الطبيعية وتطوير الموارد البشرية لخدمة التنمية الاقتصادية، وهذا يحدث من خلال القطاع الخاص وقدراته على تنمية العناصر الاساسية للتنمية الاقتصادية.

- ✓ الاطار العام : تتطلب عملية التنمية الاقتصادية توفير اطار عام يتضمن بيئة قانونية تساعد في نجاح التنمية فضلاً عن ايجاد بيئة اجتماعية مناسبة تتعايش مع التغيرات التي يمكن ان تحققها التنمية بما يتناسب مع القيم والمفاهيم الاجتماعية، فضلاً عن توفير الظروف المادية والمعنوية.

٦. قطاعات التنمية في المحافظة

هناك عدد من القطاعات في محافظة المثنى والتي يمكن ان تحدث عملية التنمية من خلالها لما تتوفر من امكانات في تلك القطاعات ومنها:

أ. **القطاع الصناعي** : يعد قطاع الصناعة ركيزة اساسية في الاقتصاد المحلي وتزداد اهمية هذا القطاع من خلال النظر في مساهمته في تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن مساهمته في تحريك نشاط باقي القطاعات. اذ ان وجود مؤسسات معنية بمتابعة القطاع الصناعي مثل غرفة الصناعة ووجود هيئة استثمار تضع خارطة للاستثمار تسهم في تنمية القطاع الصناعي، فضلاً عن توفر المواد الاولية للكثير من الصناعات ضمن حدود المحافظة وتوفر الموارد البشرية المنتجة وسوق نشطة للعديد من الصناعات كلها عوامل تسهم في دعم التنمية الصناعية.

ب. **القطاع الزراعي** : يتميز القطاع الزراعي بما يحققه من مساهمة كبيرة في نمو الاقتصاد في محافظة المثنى خاصة ، اذ يؤثر بشكل كبير في رسم ملامح هوية المحافظة ذات الطابع الزراعي كونها تتميز بمساحات زراعية كبيرة جداً والتي يعمل فيها عدد كبير من ابناء المحافظة وما يترتب عليها من زيادة الدخل وتأثيره في الناتج المحلي الاجمالي للمحافظة، وتعد الزراعة عامل مهم في التنمية الاقتصادية للمحافظة لما توفره من امن غذائي وفرص عمل ومدخولات كثيرة، وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية المروية (٢٥٤.٩٢٥) دونم والتي تعتمد في حصتها المائية على الأنهار وهي تشكل نسبتها حوالي ٢٧% من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة والتي يمكن الاستفادة منها (وزارة التخطيط: المجموعة الاحصائية السنوية لمحافظة المثنى: ٢٠١٨).

ج. **قطاع الاستثمار** : يعد عنصر الاستثمار القوة الدافعة للتنمية والتنوع الإنتاجي والانفتاح الاقتصادي الحقيقي ، اذ يتولى مهام الترويج للفرص الاستثمارية وخلق بيئة أعمال نشطة في المحافظة ، كما ويعمل على نشر الثقافة الاستثمارية والتعريف بالمزايا والحوافز والتسهيلات والضمانات وهو حالياً منظم بقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، ويهدف الى استثمار ما تزخر به المحافظة من إمكانات مميزة ومقومات وفرص تصب في منافع متبادلة ومجدية للمستثمرين والمجتمع والأهداف الوطنية. ويعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته من اهم القوانين الداعمة لعملية الاستثمار في البلد والذي على اساسه تم تشكيل هيئات الاستثمار في المحافظات والتي تعتبر الجهات الرسمية المعنية بإدارة ملف الاستثمار في المحافظات والمسؤولة عن تطبيق القانون وتحقيق اهدافه اذ انه يضعها امام مسؤولية في استغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها المحافظة من موقع جغرافي وموارد طبيعية تعتبر مواد أولية لكافة المشاريع الاستثمارية فضلاً عن الأراضي الواسعة والمياه الجوفية وغيرها من العناصر المهمة التي تدخل في عملية الاستثمار والتي يتوجب بموجبها التعاون مع كافة الجهات المعنية لتحقيق رؤية المحافظة من خلال تنفيذ الخطط وجذب رؤوس الأموال لتحقيق تنمية اقتصادية ومجتمعية تساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطن في محافظة المثنى.

د. **قطاع السياحة** : يعد قطاع السياحة احد اهم القطاعات التنموية التي ينبغي ان تساهم في دعم الاقتصاد المحلي في محافظة المثنى، وفي خلق فرص العمل، ومما لا شك فيه ان محافظة المثنى تتمتع بمواقع سياحية متميزة، الا ان قطاع السياحة فيها لا يزال في مراحله الاولى من النمو. ويتطلب تطوير هذا القطاع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجعلها اكثر فاعلية، من خلال وضع اهداف طموحة للنمو، وتنفيذ انشطة محددة ، من اجل تعظيم مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة الى انجاح المؤسسات السياحية، والحفاظ على الارث الحضاري والمواقع الاثرية، ولتكون محافظة المثنى وجهة سياحية متميزة على الخارطة الوطنية والدولية.

ه. يمكن القول ان قطاع السياحة في محافظة المثنى لا يزال ضعيفاً، ومن اهم مؤشرات ذلك قلة عدد الزائرين للمواقع السياحية من داخل المحافظة ومن خارجها فضلاً عن الاجانب، وقلة عدد المرافق التي تقدم الخدمات السياحية، وقلة الجهات التي تساهم في الترويج والجذب السياحي.

الاطار العملي

اولاً : واقع القطاع الخاص في المثنى

بعد التطرق الى التنمية الاقتصادية وبيان اهميتها لمحافظة المثنى وتوضيح الامكانات التي تتوفر عليها محافظة المثنى والقطاعات التي تنال الاهمية الاكبر في موضوع التنمية الاقتصادية، فانه لابد من دراسة واقع القطاع الخاص في المحافظة من حيث عدد المنشآت الخاصة في المحافظة ونسبتها من القطاع العام وعدد العاملين والاجور والمساهمة في النشاط الاقتصادي، اذ ان المحافظة كانت ترزح تحت اثر الفقر وارتفاع نسبة البطالة في سنوات سابقة وتعاني الاهمال والنقص في

المشاريع الخاصة، ولم تكن بعيدة عن الصدمات التي تعرض لها العراق، اذ يذكر تقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٥ صدمتان تعرض لهما العراق داخلية وخارجية، اما الداخلية فتتمثل بسقوط عدد من المحافظات عام ٢٠١٤ واتلالها من قبل الارهاب، واما الخارجية فتتمثل بالهبوط الكبير في اسعار النفط التي يعتمد عليه العراق بشكل اساسي (IMF, 2015: 67).

وهذه الصدمات وغيرها كان لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي في عموم العراق. الا انه وخلال السنوات الاخيرة ومن خلال اقرار بعض القوانين الاستثمارية المهمة والتسهيلات التي منحت لأصحاب المشاريع الخاصة حتى سنة (٢٠١٨) حدثت تغيرات ولو بنسب بطيئة، الا انها تشكل تغيراً على مستوى المحافظة يمكن ان يمثل بداية مرحلة جديدة يراد لها ان تنتشل المحافظة من ازماتها وتدفع بها نحو عجلة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. ومن خلال متابعة الاحصائيات الرسمية نجد ان القطاع الخاص في محافظة المثنى لا يختلف عن الوضع العام للقطاع الخاص في العراق وما يعانيه ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي المتدنية نتيجة هيمنة القطاع الحكومي.

الجدول (١) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في محافظة المثنى للمدة (٢٠٠٩ ـــ ٢٠١٨)

السنة	مساهمة القطاع الخاص في GDP	السنة	مساهمة القطاع الخاص في GDP
2009	18,6	2014	23,3
2010	20.3	2015	23,9
2011	21,5	2016	25,4
2012	24,7	2017	28,6
2013	26,2	2018	31,8
المتوسط للسنوات ٢٠٠٩ـ ٢٠١٨		24,3	

اذ بلغت مساهمة القطاع الخاص (٢٤,٣)، الا انه في السنوات الاخيرة حدث بعض التغيير من خلال الزيادة في القطاع الخاص. ويظهر من خلال الجدول (١) مساهمات القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في المحافظة خلال المدة (٢٠٠٩ ـــ ٢٠١٨)، اذ يظهر ان اعلى نسبة مساهمة كانت في سنة (٢٠١٨) وبلغت (٣١,٨%) وهي تعد نسبة كبيرة قياساً بوضع القطاع الخاص في العراق، ولكن هذا يعكس بعض الجهود المبذولة والنجاحات المتحققة في دعم القطاع الخاص في المحافظة ولو لم يكن بالمستوى المطلوب الا انه يمثل خطوة مهمة للوصول الى مستقبل افضل للقطاع الخاص في المحافظة خصوصاً وان المحافظة تتمتع بظروف مناسبة من الناحية الامنية تشجع على الاستثمار فيها وهذا ما ينعكس على مستوى التنمية الاقتصادية في المحافظة والتغيير الايجابي فيها.

ونجد التغيير الذي حدث خلال المدة المذكورة في القطاع الخاص، فبعدما مر القطاع الخاص في عموم العراق بظروف صعبة نتيجة المشاكل الامنية والقانونية والبيئية التي حدثت في السنوات السابقة، الا ان التغيرات القانونية التي سعت لدعم الاستثمار والاستقرار الامني في السنوات الاخيرة شجعت المستثمرين وزاد عدد المشاريع في القطاع الخاص في محافظة المثنى.

الجدول (٢) نوع المنشآت الصناعية الخاصة في المثنى وعدد العاملين والنسبة لسنة ٢٠١٨

ت	نوع النشاط الصناعي	عدد المنشآت	النسبة
١	الصناعات الغذائية	١٢٦	%٨
٢	الصناعات الخشب والاثاث	٣٥٢	%٢١

٣	البتروكيمياوية والنفط	٩	%١
٤	الصناعات الانشائية	٤٢٢	%٢٥
٥	صناعة المنتجات المعدنية	٦٧٣	%٤٠
٦	الصناعات التحويلية الاخرى	٩١	%٥
٧	المجموع	١٦٧١	%١٠٠

اذ يظهر من خلال الجدول (٢) عدد المنشآت الصناعية الخاصة في المحافظة لسنة (٢٠١٨) وانواع النشاط الاقتصادي، اذ بلغ مجموع المنشآت الخاصة سنة (٢٠١٨) في المحافظة (١٦٧١) منشأة، كان النصيب الاكبر فيها لصناعة المنتجات المعدنية والتي بلغت (٦٧٣) منشأة والتي شكلت نسبة (٤٠%) من مجموع المنشآت في القطاع الخاص مما يكشف عن اهمية هاذ النوع من الصناعات والطلب المتزايد عليها والذي شجع قيام هذا النوع من الصناعات في المحافظة، ثم تأتي الصناعات الانشائية بالمرتبة الثانية بعدد (٤٢٢) وبنسبة (٢٥%)، وبعدها صناعة الخشب والاثاث بعدد (٣٥٢) وبنسبة (٢١%)، ثم تأتي صناعة المنتجات الغذائية ب (١٢٦) وبنسبة (٨%)، ثم تأتي الصناعات التحويلية الاخرى ب (٩١) وبنسبة (٥%)، بينما كانت اقل نسبة من نصيب الصناعات البتروكيمياوية والنفط والتي بلغت (٩) مشاريع وبنسبة (١%) من القطاع الخاص وهذا نتيجة هيمنة القطاع الحكومي على هذا النوع من المشاريع وقلة الفرص المعروضة فيه. وتوضح البيانات اعلاه اهمية دعم وتنشيط القطاع الخاص في تعزيز التنمية الاقتصادية في المحافظة وتوفير الظروف المناسبة والبيئة الملائمة للمستثمرين والتي تنعكس في توليد الدخل والتخفيف من نسبة الفقر العالية في المحافظة على معالجة مشكلة البطالة توفير فرص العمل للعاطلين، كما يظهر من خلال البيانات المتوفرة كما في الجدول (٣).

الجدول (٣) انواع النشاط الصناعي وعدد العاملين في المحافظة

ت	نوع النشاط الصناعي	عدد العاملين	النسبة
١	الصناعات الغذائية	١٠٨٦	%٨
٢	الصناعات الخشب والاثاث	١٦١٤	%١٢
٣	البتروكيمياوية والنفط	١٢١	%٠.٧
٤	الصناعات الانشائية	٢١٥٠	%١٦
٥	صناعة المنتجات المعدنية	٨٠٨٥	%٦١
٦	الصناعات التحويلية الاخرى	١٨٠	%١.٣
٧	المجموع	١٣٢٣٠	%١٠٠

اذ يظهر من الجدول (٣) ان مجموع الادي العاملة في القطاع الخاص في محافظة بلغ (١٣٢٣٠)، اذ كان العدد الاكبر من العاملين في صناعة المنتجات المعدنية وبنسبة (٦١%)، ثم تأتي الصناعات الانشائية وبنسبة (١٦%)، ثم صناعة الخشب والاثاث بنسبة (١٢%)، في حين جاءت الصناعات الغذائية وبنسبة (٨%)، ثم تبعتها الصناعات التحويلية الاخرى وبنسبة (١.٣%)، فيما حلت الصناعات البتروكيمياوية والنفط اخيراً وبنسبة (٠.٧%)، كما هو واضح في الشكل (١).

الشكل (١) نسبة الأيدي العاملة في مختلف الصناعات في محافظة المثنى لعام (٢٠١٨)

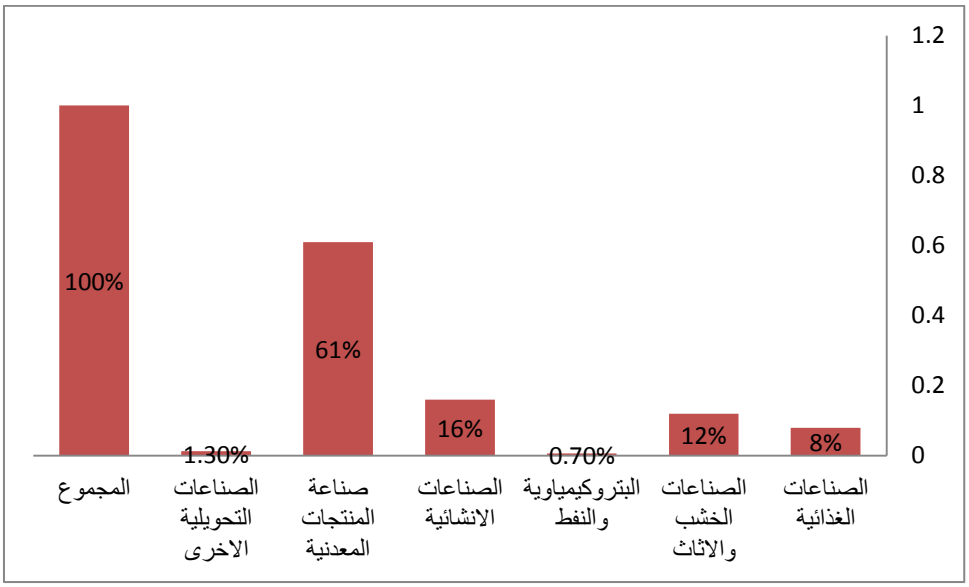

ثانياً : إمكانات محافظة المثنى

تتمتع محافظة ببعض الإمكانات التي من شأنها ان تسهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد في المحافظة والتي لو استثمرت بشكل مثالي لحققت نتائج كبيرة في عملية التنمية، ومن هذه الامكانات(https://muthana.gov.iq) :

١. الموقع الجغرافي للمحافظة كونها تتوسط بين منطقة الجنوب والوسط ومرور خط سكة الحديد وطريق المرور السريع.
٢. الموقع الحدودي للمحافظة مع السعودية والتي يمكن من خلاله ان تصبح ممر تجاري كبير.
٣. وجود المواقع الاثرية والسياحية مثل منطقة اوروك وبحيرة ساوة.
٤. البادية الجنوبية للمحافظة والتي تشكل الجزء الاكبر من مساحتها وتعد خزين استراتيجي للتنمية الزراعية والصناعية والسياحية.
٥. توفر بعض المواد الاولية التي تدخل في الصناعة مثل صناعة الاسمنت.
٦. دخول المحافظة ضمن الرقعة الاستكشافية للنفط والغاز واكتشاف عدد كبير وخزين هائل من النفط.
٧. الوضع الامني الجيد الذي تتمتع به المحافظة من سنوات والذي يشكل عنصراً هاماً في دعم الحركة الاقتصادية والتجارية في المحافظة.
٨. شمول المحافظة ببعض برامج القروض الدولية والتنموية.
٩. توفر المياه بنسبة جيدة من خلال مرور نهر الفرات وشط الرميثة واللذان يعدان مصدراً رئيسي للشرب والزراعة.

ثالثاً : موقف الفرص الاستثمارية المعروضة في المحافظة

عملت هيئة الاستثمار في محافظة المثنى في السنوات الاخيرة بطريقة اكثر انفتاحاً للاستثمار وسعت الى فتح الطريق امام القطاع الخاص ليأخذ مداه العملي من خلال الاعتماد على القوانين التي وضعت لتنظيم عملية الاستثمار وتوفير التسهيلات والضمانات والتعريف بالمزايا التي تتمتع بها المحافظة وترويج الفرص الاستثمارية التي تزخر بها المحافظة والتي تصب في منافع متبادلة للمستثمرين والمجتمع وخلق بيئة مشجعة للعمل وجاذبة لرؤوس الاموال التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية في المحافظة وترفع من المستوى المعيشي للمواطنين من خلال التعاون بين كافة الجهات المسؤولة لتذليل العقبات التي تقف بوجه المستثمرين وتوجيه الجهود وتركيزها لتحقيق النتائج التي يتطلع اليها المجتمع.

ويظهر من الجدول (٤) الفرص الاستثمارية المتنوعة المعروضة في محافظة المثنى وموقف تلك الفرص من حيث نسب الانجاز فيها.

جدول (٤) موقف الفرص الاستثمارية المعروضة في المحافظة لسنة ٢٠١٨

القطاع	عدد الفرص	عـدد الاجـازات الممنوحة	نسبة التنفيذ	قيمة المشاريع بالدولار
القطاع الصناعي	٣٥	٢٤	%٦٨.٥٧	٢،٨٧٧،٢٩٥،٥٧٢
القطاع الزراعي	حسب المساحة	٢٨	%٦٢	٢٨٩،٩٣٠،٩٨٢
القطاع السكني	١٥	١٤	%٩٣.٣٣	١،٠٤٩،٥٣٠،٣٥٧
القطاع الصحي	٥	٣	%٦٠	٣٤،٣٦٢،١٩٩
القطاع السياحي	٥	٤	%٨٠	٩،٤٥٥،٦٧٥
(خدمي، تجاري، تعليمي)	١٠٠	٣٠	%٣٠	١٠٠،٤٦٨،٤٧٣
المجموع	١٦٠	١٠٣	%٦٤.٣٨	٤،٤٦١،٠٤٣،٢٥٨

اذ يظهـر مـن الجـدول (٤) ان عـدد الفـرص المعروضـة للاستثمار في المحافظة بلـغ (١٦٠) فرصـة، وقد منحت الاجازة الى (١٠٣) مشروع متنوع، وقد وصل معدل التنفيذ في المشاريع المجـازة لأكثـر مـن (٦٤%)، وكـان مجمـوع المبـالغ المسـتثمرة (٤،٤٦١،٠٤٣،٢٥٨) مليار دولار. ومن خلال الجدول (٤) فإن اكثر الفرص المعروضة للاستثمار في المحافظة كانت في قطـاع الخـدمات التعليميـة والخدميـة والتجاريـة، وقـد بلـغ عـدد الفـرص المعروضة لهذا القطـاع (١٠٠)، وكانـت الاجـازات الممنوحـة قد بلغـت (٣٠) اجـازة وصـلت نسـبة التنفيـذ فيهـا كمعـدل (٣٠%)، وبلغت قيمة المشاريع هذه (١٠٠،٤٦٨،٤٧٣) مليون دولار، مما يبين حاجة المحافظة الى هذه الخدمات. ثم يأتي القطـاع الصـناعي بالمرتبـة الثانيـة بعـدد فـرص معروضـة (٣٥) فرصـة وعـدد اجـازات وصـل (٢٤) اجـازة وصـلت نسـبة التنفيـذ فيهـا (٦٨.٥٧%)، وكـان للقطـاع الصـناعي الحصـة الاكبـر من حيث حجم مبالغ الاستثمار بقيمة تجـاوزت (٢.٨) مليـار دولار وكانـت اهم الاستثمارات في صناعة الاسمنت والسكن. ثم يـأتي القطـاع السكني بعدد الفرص بلـغ (١٥) فرصـة كانـت فيـه (١٤) اجـازة ممنوحة وصل التنفيذ فيها اكثر من (٩٣%) ، في حين كـان عدد الفرص المعروضـة في القطـاع الصـحي (٥) ومنحـت الاجـازات في (٣) منها وصلت الانجاز فيها (٦٠%)، بينما كان في القطـاع السياحي (٥) فـرص معروضـة منحـت الاجـازات فـي (٤) منهـا ووصلت نسبة التنفيذ فيها (٨٠%).

ويتوقع ان تسهم تلك الفرص الاستثمارية حال اكمالهـا فـي التنميـة الاقتصـادية فـي المحافظـة مـن خـلال المسـاهمة فـي زيـادة النـاتج المحلي الاجمالي وتوفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالـة والتـي تنعكس في تخفيض نسبة الفقر في المحافظة من خلال زيادة دخل الفرد.

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

ان قلة الدعم الحكومي للمحافظة في السنوات الاخيرة خاصـة نتيجة الازمات المالية وعدم الاستفادة من الوفرة المالية في بعض السـنوات يبـرز اهميـة القطـاع الخـاص ودوره فـي تحريـك عجلـة التنميـة الاقتصـادية وتنشـيط الاقتصـاد المحلـي فـي المحافظـة ومساهمته في التقليل من البطالة ورفع مستوى الدخول بعيداً عن الاعتمـاد علـى الـدعم الحكـومي المرهـون بـبعض العوامـل والظروف الاقتصادية ابرزها الاعتماد على سعر النفط وتقلباتـه، اذ ان القطاع الخاص اكثر استقراراً واقوى في الازمـات كمـا انـه اكثـر جـودة فـي العمـل مـن خـلال المنافسـة بـين مؤسسـاته لتقـديم الافضـل. ويتضـح مـن بعض المؤشـرات و البيانـات فـي الجـداول اعـلاه الـدور الكبيـر للقطـاع الخـاص فـي التنميـة الاقتصـادية فـي محافظـة المثنـى، اذ يتبـين مـن الجـدول (١) ان نسـبة مسـاهمة القطـاع الخـاص فـي النـاتج المحلـي الاجمـالي لسـنة (٢٠١٨) قـد وصلت الى (٣١.٨%) في المحافظة، وهي اعلى من النسبة التـي حصلت عام (٢٠٠٩) والتي بلغت (١٨.٦%)، وهذا يؤشر تزايـد ملحوظ في نشـاط القطـاع الخـاص خـلال تلـك المـدة والـذي يشـجع الادارة المحليـة للمحافظـة علـى اعطـاء اهميـة اكبـر للاسـتثمار

وتذليل العقبات والقضاء على الروتين الذي يؤخر من انجاز الاعمال في القطاع الخاص. ومن خلال الجدول (٢) يتضح عدد المنشآت في القطاع الصناعي الخاص والتي وصلت عام (٢٠١٨) الى (١٦٧١) منشأة بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة وكانت اكثر الصناعات عدداً هي صناعة المنتجات المعدنية ب (٦٧٣) منشأة، وهذا يفسر التوجه والسعي نحو الاستثمار في المحافظة واستغلال الامكانات المتوفرة لتحقيق النتائج المرجوة على مستوى التنمية الاقتصادية في المحافظة في مختلف المجالات. فيما اظهرت البيانات في الجدول (٣) اعداد العاملين في القطاع الصناعي الخاص في المثنى في العام (٢٠١٨)، اذ وصلت اعداد العاملين الى (١٣٢٣٠) في مختلف المنشآت وكانت النسبة الاكبر منها في صناعة المنتجات المعدنية بنسبة (٦١%) نتيجة الانتشار الواسع لهذه الصناعة والطلب المتزايد عليها. ونتيجة الاهتمام المتزايد بالقطاع الخاص وفتح المجال امام المستثمرين الراغبين في الاستثمار داخل المحافظة ، ومن خلال بيانات الجدول (٤) فقد وصلت الفرص المعروضة للاستثمار الى (١٦٠) فرصة استثمارية كانت هيئة الاستثمار في المحافظة قد منحت اجازة استثمارية الى (١٠٣) مشروع كان اكثرها في مجال (خدمي، تجاري، تعليمي) ووصلت نسبة الانجاز كمعدل فيها الى (٦٤.٣%) وقد بلغ مجموع المبالغ المستثمرة فيها الى (٤،٤٦١،٠٤٣،٢٥٨) مليار دولار، وهذا يعني ان المحافظة على موعد مع تغيير كبير ومؤثر على المستوى الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بعد انجاز تلك المشاريع من خلال ما توفره من فرص عمل لأبناء المحافظة ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي ومستوى الدخل الفردي فضلاً عن التحسن الكبير في كافة المجالات المستثمرة مما يعني زيادة ملحوظة بمستوى التنمية الاقتصادية في محافظة المثنى من خلال دور القطاع الخاص فيها.

الاستنتاجات

١. ان محافظة المثنى في السنوات السابقة كانت تعاني من السياسات الاقتصادية العامة في العراق واعتماده على النفط كمورد رئيسي مما جعلها رهينة للموازنات السنوية ومحدوديتها في تأثيرها على النشاط الاقتصادي للمحافظة.
٢. عانت المحافظة من قلة المشاريع الحيوية والاستراتيجية للقطاع الخاص التي من شأنها ان تزيد من حركة النشاط الاقتصادي المحلي للمحافظة وتدعم الجهود الرامية لزيادة التنمية الاقتصادية فيها.
٣. بسبب المشاكل القانونية والسياسية في البلد وسيطرة القطاع الحكومي على مفاصل الاقتصاد فان القطاع الخاص كان دوره ضعيفاً جداً ولم يكاد يذكر في سابق السنوات مما جعل المحافظة تعاني كثيراً.
٤. تتوفر محافظة المثنى على امكانات متنوعة منها زراعية ومعادن طبيعية وسياحية وامكانات تجارية تحتاج الى استثمارها والاستفادة منها في تعزيز عملية التنمية الاقتصادية وتغيير الواقع المعيشي لأبناء المحافظة.
٥. سعت الادارة المحلية للمحافظة وهيئة الاستثمار في اخر السنوات الى دعم القطاع الخاص وتوفير السبل اللازمة وتذليل العقبات امام الراغبين في الاستثمار في المحافظة وتوفير التسهيلات القانونية والبيئية لهم لغرض جذب رؤوس الاموال للمحافظة.
٦. في السنوات الاخيرة ومع فتح الطريق امام المستثمرين والقطاع الخاص وتذليل العقبات امامهم فقد انشأت العديد من المشاريع من قبل القطاع الخاص في مختلف الصناعات والمجالات والتي أسهمت في تحقيق جزء من التنمية الاقتصادية في المحافظة من خلال توفير فرص العمل للعاطلين وزيادة الناتج المحلي والمساهمة رفع حركة النشاط الاقتصادي في المحافظة.
٧. هناك عدد كبير من الفرص الاستثمارية المعروضة في المحافظة والتي منحت الاجازات الاستثمارية الى (١٠٣) منها وهذا العدد من المشاريع ممكن ان يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الى الامام ويحقق نقلة كبيرة في واقع المحافظة وتأثيره على الناتج المحلي للمحافظة ومستوى البطالة والدخل الفردي والوضع العام للمحافظة وسكانها.

التوصيات

١. من الضروري ان تكون هناك جهود ادارية من قبل حكومة المحافظة للعمل على دعم القطاع الخاص من الناحية القانونية ومن خلال تسهيل مهمة منح الاجازات الاستثمارية والقضاء على الروتين وتذليل العقبات امامه.
٢. العمل على تشجيع الفعاليات الاقتصادية وتسويق الفرص الاستثمارية الموجودة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي من شانها ان توفر فرص العمل للعاطلين وتستوعب ابناء المحافظة .
٣. وضع الخطط اللازمة القصيرة والمتوسطة والطويلة الامد بالتعاون مع الحكومة الاتحادية لرسم خارطة مستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على القطاع الخاص بجعله ركيزة اساسية للتنمية.
٤. فتح افاق التعاون مع المؤسسات والشركات الخاصة في هذا المجال من الدول ذات التجارب الناجحة والتي تساعد في وضع الخطط للتنمية وانجاز المشاريع الاستثمارية المستهدفة.
٥. تفعيل الدور الرقابي على عملية التنمية الاقتصادية للقضاء على الفساد والابتزاز الذي كان سبباً في التخلف الاقتصادي وعقبة امام الاستثمار.

المصادر

الفريجي، حيدر.(٢٠٠٨). الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية الى مقومات النهوض. مجلة الحوار المتمدن، تونس، .العدد 2326.

حشيش ،أحمد عادل .(٢٠٠٠). العلاقات الاقتصادية الدولية ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة.

ساموبلسلون , نتلورد هلاوس .(2002). علم الاقتصاد. بيروت :مكتبة لبنان ناشرون.

جابر ، يوسف محمد يوسف .(٢٠١١). استحالة التنمية الاقتصادية دون التنمية البشرية . أطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك..

محمد، ايثار عبد الهادي و سعيد، سناء عبد الرحيم وسلمان، محسن سعدون .(٢٠١٢). دور ريادة منظمات الاعمال في التنمية الاقتصادية : تجارب عربية بالتركيز على التجربة العراقية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد ١٢.

مسلم، حمدية شاكر.(٢٠١٨). دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥). مجلة العلوم الادارية والاقتصادية. العدد ١٠٩، مجلد ٢٤.

الدوري، أحمد حسن.(١٩٨٣). التخلف الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

فارس، ناجي ساري.(٢٠١٦). التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العرق وسبل معالجتها. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. العدد ٣٧.

عبد اللطيف، همسة قصي وخماس، عمر عدنان.(٢٠١٧). التنمية الاقتصادية في العراق بين الوقع والطموح. مجلة الدنانير. العدد١٠.

الموقع الرسمي للمحافظة - https://muthana.gov.iq. نبذة عن محافظة المثنى.

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احصاء المثنى ، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الصناعي ، نتائج الاخصاء الصناعي، ٢٠١٨.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احصاء المثنى ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨.

هيئة استثمار محافظة المثنى. موقف الفرص الاستثمارية المعروضة في المحافظة . ٢٠١٨.

International Monetary Fund, Country Report IRAQ, 2015.